الزراعة في الإمارات تحديات خضراء

يدعم القطاع الزراعي البنية الاجتماعية والبيئية في الدولة عبر مساهمته في إحداث التنمية المستدامة الشاملة، باعتباره محوراً أساسياً من محاور التنوع الغذائي.. وعلى الرغم من هذه الأهمية يواجه المنتج المحلي تحديات عدة، تتعلق بالتسويق والمناخ والتكلفة العالية مقارنة بالمنتج المستورد.

ولتحقيق التوازن الغذائي قطعت دولة الإمارات شوطاً كبيراً في دعم الزراعة المحلية، وشجعت على استخدام كل الوسائل والسبل المتطورة للتغلب على التحديات التي تواجه الزراعة والمزارعين، وأصبحت قضية التنوع الغذائي من أهم الأولويات، وانصب التركيز على تضييق تلك الفجوة وتحجيمها، ولكن على الرغم من هذه الجهود فما زالت هناك العديد من التحديات التي تحرص وزارة التغيير المناخي والبيئة والجهات المعنية على تذليلها، منها ما يتعلق بدعم المزارعين الذين لا يزالون يشكون قلة الدعم في بعض المناطق وتركيز بعضهم على منتجات معينة تتعلق بالأعلاف والأغذية الحيوانية، في وقت توجه فيه البعض الآخر بتخصيص المساحات الزراعية للأغراض السكنية وبناء المرفقات الترفيهية.

وينضم إلى التحديات المذكورة تحديات أخرى تتمثل في ضعف البحث العلمي، وصعوبات تتعلق بالتربة وشح المياه وملوحتها في بعض المناطق، وفي هذا الإطار سلطت «البيان» الضوء على أبرز الحلول، والخطط المستقبلية، التي وضعتها وزارة التغير المناخي والبيئة، والجهات المعنية في الدولة، لتقليص الفجوة التي يتوسع قطرها عاماً بعد آخر.

- «التغير المناخي» تخصص 3 مراكز بحثية زراعية لخدمة المنتج المحلي
- خطط للزراعة المعتمدة على التكنولوجيا باستخدام أقل المساحات والموارد
- استصلاح أراضٍ واستحداث مصانع غذائية خارج الدولة لدعم الأمن الغذائي
- تزويد أسواق الإمارات بـ50 ألف طن من المنتجات المحلية حتى نهاية 2017
- المزارعون يطالبون بأسواق حكومية لبيع المحصول في جميع إمارات الدولة
- تخصيص المزارع على حسب نوعية الإنتاج لتقليل الهدر وسد حاجة الأسواق

مزارعون ينسحبون.. و«التغير المناخي» تكثّف الدعم بمراكز البحوث والتطبيقات الذكية

المساحات الزراعية تتقلص أمام شح الميـ

متابعة: سعيد الوشاحي وابتسام الشاعر

معجـزة زراعية بامتياز تلك التي جسـدتها تجربـة الإمـارات حيـن نقلـت الدولة من قطعة صحراوية قاحلة إلى مساحات خضراء ممتـدة، لا ترتـوي العين من النظـر إليها، ونثرت ملايين أشجار النخيل في طول البلاد وعرضها، حتى ارتفعت المسـاحة المزروعة بالنخيل من 60 هكتاراً فقط في سـبعينات القرن الماضي إلى أكثر من 185 ألف هكتار حاليـاً، وازداد إنتاج التمـور من 8000 طن متـري إلى أكثر من 750 ألف طن، واحتلت الدولـة المرتبة الرابعة عالمياً والثالثة عربياً في إنتاج التمور، وتسـهم حالياً بنحو 11% من حجم الإنتاج العالمي من التمور.

ومعجزة أكبـر ولا تقل أهميـة، تمثلت فـي توجّه أبناء الدولة إلـى ميدان الزراعة مقاوميـن شـح الميـاه وارتفـاع الحـرارة وجفـاف التربـة وعـدم ملاءمتهـا للتنوع الزراعـي، فتمـددت المـزارع وأثمـرت المنتجـات المحليـة وفرضـت نكهتها على سوق المنافسة، قبل أن تتكاثر العقبات، فلم تعـد التحديات الطبيعية تقف في طريقهم، إذ تغلبـوا عليهـا بـالإرادة والصبـر، ولكن طفت إلى السـطح تحديات تسـويقية، كان أبرزها طوفـان المنتجات الزراعية الأجنبية المستوردة بأسعار لا يقوى المزارع المحلي علـى مجاراتها، نظراً للكلفـة الباهظة التي يضعهـا فـي الأرض فضـلاً عـن التسـويق والعمالة والتخزين، وكثرة الأمراض الزراعية التـي تهـدد المحاصيـل دون حـلّ ناجـع، وأبرزها سوسة النخيل الحمراء التي لا تزال آفة عصية على الاجتثاث تماماً.

تحديـات دفعـت بعـض المزارعين إلى الانسـحاب مـن ميـدان المنافسـة، وترك الأرض التـي كانت بالأمس مخضرّة، تعصف بهـا ريـح الإهمـال. واقـع لم يغـب، بلا شـك، عن تقديرات ومتابعـة وزارة التغير المناخـي والبيئة التي جنّـدت ثلاثة مراكز بحثية على مستوى الدولة لدعم المزارعين؛ أحدها متخصص في الخضراوات والأشـجار المثمرة وإنتاج الأشـتال والزراعة النسيجية والأشـجار الحرجية والشـجيرات المحلية، وآخـر متخصـص بالنخيل ومكافحـة آفاته، وثالث مخصص للأعلاف والثروة الحيوانية، كما أنشـأت بيوتاً محمية مناخياً تجري فيها الزراعة الذكية والمائية والعضوية، كما أكد مركـز خدمـات المزارعيـن اعتزامه تزويد أسـواق الدولة بـ50 ألف طن من المنتجات المحلية في 2016-2017، وزيادة المنتجات الزراعيـة المحلية إلـى 42 صنفـاً والعمل علـى رفع كفـاءة الري إلـى 90%، وتأهيل المـزارع للحصول علـى شـهادة «جلوبال جاب» العالميـة المتخصصة بالممارسـات الزراعية الجيدة.

خطط وزارية

الدكتور ماجد القاسـمي، مدير إدارة الصحة والتنمية الحيوانية في وزارة التغير المناخي والبيئـة، أكد حـرص الوزارة علـى إطلاق الخطط والمشـاريع والمبـادرات المختلفة لتعزيز التنوع الغذائي والتقليل من الفجوة الغذائية، والحد من تأثيرات التغير المناخي علـى المشـاريع الزراعيـة خاصـة وعلـى مسـتقبل التنوع الغذائي فـي الدولة عامة، مـع المحافظـة على بيئة نظيفة مسـتدامة لأجيال المسـتقبل، إلا أنه علـى الرغم من ذلك هناك العديد من التحديات التي لاتزال تدعـم الفجـوة الغذائية وتقـف عائقاً أمام إحلال التنوع الغذائي المحلي.

وقال إن البحث العلمي هو أسـاس تقدم الأمـم، ونحن ندرك أن أحد أسـباب ضعف التنـوع الغذائي العربي هـو ضعف البحث العلمـي الـذي ينجـم عنه حـدوث فجوة غذائيـة كبيرة في التنوع الغذائي، لافتاً إلى أنـه من الضروري أن يواجه البحث العلمي المشـكلة التي يعاني منها المزارع بشـكل مباشر، فهناك الكثير من المشكلات الزراعية مثل سوسـة النخيل الحمـراء، وعلى الرغم من دور الوزارة في مقاومتها وبشـكل جيد وكبيـر، إلا أن الآفـة لم يتـم التخلص منها بشكل نهائي حتى الآن.

وأشـار القاسـمي إلى أن الـوزارة لديها ثلاثـة مراكـز بحثيـة موزعـة فـي الدولة، وهـي مركز دبا فـي إمارة الفجيـرة، وهو متخصـص في مجال الخضراوات والأشـجار المثمرة وإنتاج الأشـتال والزراعة النسيجية والأشـجار الحرجية والشـجيرات المحلية، ومركـز الحمرانية المتخصص فـي النخيل، وفيه أكبر مجمع للنخيل وأمهات النخيل في الدولـة، وفيه مختبرات المكافحة المتكاملة للآفـات، إضافة إلى مركز الابتكار في الذيد بإمارة الشارقة والمخصص للأعلاف والثروة الحيوانيـة، كما يحتوي علـى بيوت محمية للزراعـة الذكية مناخيـاً كالزراعـة المائية والزراعـة العضويـة، لافتاً إلـى أن الوزارة تعمـل علـى إعـادة إنشـاء وتأهيـل هذه المراكـز التي تشـكّل ثروة قوميـة للقطاع الزراعي ليتم استخدامها بشكل جيد ولتؤدي دورهـا الصحيـح فـي حل المشـاكل التي يواجهها القطاع الزراعي في الدولة.

تنمية مجتمع المزارعين

وأوضح القاسـمي أن الـوزارة تنفذ برنامج تنميـة مجتمع المزارعين بشـكل سـنوي، لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الصديقة للبيئة من أسمدة ومبيدات عضوية وبنصف الكلفة، وذلك بهدف ترشـيد استهلاك المياه في القطاع الزراعي، وعدم هدر هذا المورد وتنوع في المحاصيل المنتجة، حيث زاد عدد الأصنـاف المنتجة عن 62 منتجـاً من بينها التمور والشـمام والطماطم والفول الأخضر والزهـرة وغيرهـا، إذ بلغ عـدد الأصناف المباعة لدى جمعية الاتحاد التعاونية بدبي نهايـة 2015، أكثـر مـن 55 صنفاً مشـكلة أكثـر من 700 طن مـن المنتجات العضوية المحلية.

تنوع غذائي

وقال مدير إدارة الصحة والتنمية الحيوانية، إن من التدابير التي اتخذتها الوزارة لضمان التنوع الغذائي، الاسـتثمار في مشـروعات زراعيـة فـي دول أخـرى، وامتـلاك أراض زراعية، وتأسـيس منشـآت لتصنيع الأغذيّة فـي دول مختلفـة، وإضافـة إلـى الـدول التي يسـتثمر فيهـا حالياً، فـإن هناك دولاً جديـدة ينظر إليها لتوسـيع الاسـتثمارات مثـل فيتنام، كمبوديا، باكسـتان، أسـتراليا، رومانيا، والولايات المتحدة وغيرها، وهذه الاسـتثمارات تشـمل امتلاك أراض زراعية، وتأسيس منشآت لتصنيع الأغذية.

وفـي ما يتعلـق بالجهـود التـي تبذلها وزارة التغيـر المناخـي والبيئـة للتغلب على شـح المياه، أكد أن الـوزارة لجأت إلى دعـم جميع أنـواع الزراعـة الذكية مناخيـاً، وهي بصدد الانضمـام للتحالف العالمـي للزراعـة الذكية مناخيـاً، ومنها الزراعة المائية والزراعة العضوية، وهناك خطط جديدة تهدف إلى إدخال التقنيات الحديثة في هذا المجال والاسـتفادة من الخبرات الدولية.

تكنولوجيا حديثة

وأوضح القاسمي أن المستقبل في الزراعة معتمدة علـى التكنولوجيا الحديثة، وعلى أقل المسـاحات الممكنة وبأقـل الموارد المتاحـة، وهذا هو التحـدي الذي تواجهه الـوزارة وتعمـل علـى تسـهيله ونقلـه للمزارعين، لافتاً إلى أن العمل جارٍ لتنفيذ برنامـج تدريبـي للمزارعيـن فـي مجال الإرشـاد والدعـم الفني، وبنـاء قدراتهم حول أسـس ومبـادئ الزراعـة العضوية، وذلك لتشـجيع المزارعين في الدولة على تبني نمـط الزراعة

■ ماجد القاسمي

■ راشد عبيد

■ يوسف حسن

■ محمد المزروعي

مطالب بجمعية للمزارعين

طالب مزارعون بجمعية لهم تتولى معالجة مشاكلهم ودعم احتياجاتهم، وتعمل على تقديم قروض ميسـرة للمزارعين لمواصلة العمل في مهنة الزراعة، كما طالبوا الجهات المعنية بتوفير وتقديم الإرشادات والنصائح للمزارعين بشـكل مسـتمر، إضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تعاون دائم ما بين المزارع والوزارة من أجل تحقيق إنتاج زراعي يتم تسويقه بصـورة جيدة. وتتولى هذه الجمعية توفير كافة الشـروط الصحية في المحاصيـل الزراعيـة، وأضافوا أنه لا بد من وجود إشـراف على قطف المحاصيل وتسـويقها لتكون لها قيمة وحضور في الأسـواق، والسماح للمـزارع بتصديـر منتجاتـه الزراعية إلى الخارج لكـي لا يبقى المنتج الزراعي المحلي محبوساً في المزارع ومن دون أي قيمة.

بتوقيـع مذكرة تفاهم مـع كل من جمعية الاتحـاد التعاونيـة بدبي ومجموعـة اللولو لتعزيز تسـويق المنتجات العضوية، إضافة إلى تيسير مشاركة المزارعين في المعارض المتخصصة للترويج لمنتجاتهم العضوية.

ونتيجة للجهـود التي تبذلها الوزارة فقد تطور سوق المنتجات العضوية بشكل كبير، بما يضمـن اسـتدامة الإنتـاج الزراعي مع المحافظة على الموارد البيئية، كما تشـمل الخطة العملية محوراً خاصاً بتسويق منتجات المزارعيـن من خلال التنسـيق مـع منافذ البيع المختلفة للترويج للمنتجات العضوية المحلية وتشجيع المزارعين العضويين على الإنتاج، وتشـجيع بقيـة المزارعين للتحول لهـذا النمط الزراعي، حيـث قامت الوزارة

%95

أكـد المزارعون أن هناك جملة تحديات تقف في طريق اسـتمرارهم في المهنة والمنافسة فيها أمام قوة السوق المنافس وانخفاض أسـعار المعـروض فيها، وكان أبرز هـذه التحديات يتمثـل في المياه وري المزروعات، حيث تقول الإحصاءات إن 95 % من ري المزروعات يعتمد على الآبـار الجوفية، في حين أن 5 % يعتمد علـى المياه المحـلاة، كمـا أن المعدل المطـري السـنوي يصل إلـى 100 ملم في سنة.

هـذه الأوضـاع دفعـت الكثيريـن إلى المطالبة باسـتغلال مياه شـركة الصرف الصحـي فـي إمـارة الفجيـرة، لإمداد المـزارع بكميـات كافيـة مـن الميـاه وبأسـعار رمزيـة، إضافة إلى مسـاعدة المزارعيـن في تركيب محطـات تحلية والسـماح لهم باسـتخدام مياه السدود الموجودة مـن أجل الحفاظ على الثروة الزراعية.

7700

تبذل وزارة التغير المناخي والبيئة جهوداً لحماية شـجرة النخيل التي تعد من أهم الأشـجار في الدولة. وقال الدكتور ماجد القاسـمي، مديـر إدارة الصحـة والتنمية الحيوانية في الوزارة: إن الوزارة حريصة علـى المحافظـة علـى القطـاع الزراعي بشـكل عام، ونخيل التمر بشـكل خاص، وتعزيـز دوره في التنـوع الغذائي وفي الاقتصاد الوطني.

وإيماناً بأهمية ذلك، أطلقت وزارة التغير المناخـي والبيئة في عـام 2012 مبادرة «نخيلنا» في المناطق الزراعية الشـمالية والوسطى والشـرقية، وتشمل نحو 7700 مزرعة نخيل تضم نحو 2.5 مليون نخلة. وتهدف هذه المبادرة بصورة أساسية إلى تطبيق مبادئ المكافحة المتكاملة للآفات لخفض نسـبة الإصابة إلـى 1.5% بنهاية عام 2017.

4000

أوضح الدكتور ماجد القاسمي، مدير إدارة الصحة والتنمية الحيوانية في وزارة التغير المناخي والبيئة أنه تم تدريب المزارعين والعامليـن في مزارع النخيـل من خلال عقـد الأيـام الحقلية التدريبيـة والورش التعريفية بمعدل مرة واحدة شـهرياً في المناطق الثلاث التابعة للمبادرة.

وأضـاف أن الـوزارة نفـذت مـا يقارب 4000 زيـارة إرشـادية شـهرياً لمـزارع النخيـل، إضافـة إلى تنفيـذ حملات رش والتـي اسـتهدفت ما لا يقل عـن مليون شجرة نخيل موزعة على مختلف المناطق المشمولة.

وتطـرق الدكتـور ماجـد القاسـمي إلى إعداد برامج إرشـادية شـهرية تشـتمل على الإرشـادات الزراعية الواجب اتباعها خـلال كل شـهر، وتتضمـن الإرشـادات الضروريـة للعمليات الزراعية الأساسـية كالري والتسميد ومكافحة الآفات وكذلك عمليات الحصاد وما بعد الحصاد.

ـــاه وطوفان المنتجات المستوردة

الزراعة المحلية شريان الأمن الغذائي

تنظر الدولة إلى قضايا الأمن الغذائي بوصفها قضايا استراتيجية وتمنحها أولوية قصوى، ويعد قطاع الزراعة في أبوظبي شريكاً أساسياً في تحقيق هذه الغاية، حيث حقق نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية في ظل الدعم الذي يتم توفيره للمزارعين من أجل تبني ممارسات زراعية حديثة تعمل على تعزيز الإنتاج المحلي والحفاظ على الموارد الطبيعية.
وتتصدر أشجار النخيل قائمة المحاصيل الأكثر زراعة في الدولة، حيث تسهم الدولة في 11 % من الإنتاج العالمي للتمور، وتحتل بذلك المركز الرابع عالمياً والثالث عربياً، فيما تأتي زراعة الفواكه في المركز الثاني، تليها زراعة الأعلاف والاحتياجات الحيوانية.

3 أضعاف نمو المنتج المحلي سنوياً من حيث كمية الإنتاج

62 صنفاً من المحاصيل يتم زراعتها في الدولة

37315 حيازة زراعية حالياً

4940 حيازة زراعية في عام 1972

133 ألف طن إنتاج الدولة من الخضراوات

700 طن محاصيل عضوية تم تسويقها

193 ألف طن محاصيل الأعلاف

295 ألف طن إنتاج الفواكه

62 ألف طن من الدواجن المحلية بالأسواق سنوياً

2.5 مليون درهم قيمة إجمالي المحاصيل

750 ألف طن متري إنتاج الدولة من التمور

103 آلاف طن من البيض المحلي في الأسواق سنوياً

مبادرات لمواجهة التحديات

- رفع كفاءة الري بنسبة تتراوح بين 85 % إلى 90 %
- استخدام شبكات ري حديثة
- حملات إرشاد للمزارعين حول المقننات المائية
- وقف إنتاج الرودس لاستهلاكه الشره للمياه
- وضع عدادات في المزارع لتقنين استخدام المياه

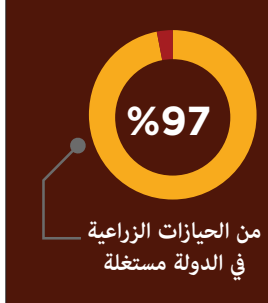

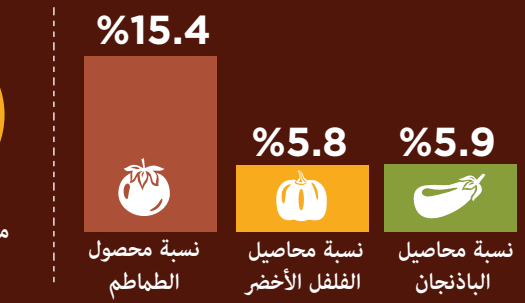

إعداد: أحمد جمال وسعيد الوشاحي - غرافيك: أسيل الخليلي

العضوية وتطوير هذا النوع من الإنتاج.

المستورد يغرق الأسواق

المزارعون بدورهم وقفوا على الضفة الأخرى مؤكدين أن مهنتهم عرضة للتراجع والاندثار في أغلب المناطق بالدولة والمنطقة الشرقية، داعين وزارة التغير المناخي والبيئة إلى مزيد من الاهتمام العملي لتخفيف الصعوبات التي تواجههم من حيث التسويق وبيع المحاصيل في ظل المنافسة القوية مع المنتج المستورد الذي يغرق السوق، حيث لا يقوى المزارع المحلي، على حد تعبيرهم، على منافسة كبار المستوردين، إلى جانب العوامل البيئية التي تفرض نفسها بقوة على القطاع الزراعي كالحرارة المرتفعة وتراجع منسوب المياه في أغلب المناطق.

وطالب أصحاب المزارع بالفجيرة أكثر من مرة، بتدخل الجهات المعنية ومساعدتهم على تسويق منتجات مزارعهم خلال الموسم الزراعي الذي يمتد من شهر ديسمبر حتى شهر أبريل، ودعوا إلى إيجاد منافذ تسويق أو اعتماد أسواق حكومية للمنتج المحلي يساعدهم على تجنب استغلال التجار.

وقال المواطن راشد خلفان عبيد صاحب مزرعة في منطقة مدوك بالفجيرة، أن عودة المزارعين إلى الإنتاج تتطلب قرارات حكومية فاعلة تقف مع الإنتاج المحلي وتسوّق له وتمنع التدفق الكبير للمستورد، فالمنتج المحلي هو الأفضل صحياً كونه لا يعتمد على المبيدات الضارة والكيماويات بل على الأسمدة العضوية، إلا أنه لا يجد لنفسه مكاناً في ظل تلاعب التجار بالسوق.

مصروفات وشح مياه

وكشف المواطن سعيد الكعبي من منطقة البثنة، عن تخلي الأغلبية عن مهنة الزراعة بسبب الضغوطات المادية والطبيعية التي ألمت بهم، ولجملة من الأسباب التي لم يجد لها المزارع الحل، حيث وجد نفسه وحيداً في مجابهتها، منها تراجع الدعم الذي كان يحصل عليه المواطن من الجهات المعنية بالدولة من أسمدة وسموم وبذور وبيوت بلاستيكية وغيرها الكثير، وأخرى تتعلق بتزايد مصروفات المهنة مثل استخدام طرق بديلة لشح المياه عبر الري بالتناكر أو أنظمة التحلية إلى جانب تزايد رواتب العمال ومستلزمات الزراعة مروراً بآفة التجار الآسيويين المسيطرين على الأسواق وكساد المحصول.

تراجع الدعم

من جهته، قال المزارع يوسف أحمد حسن من منطقة مربح: لقد تراجع الدعم والدور الذي كانت تقوم به وزارة التغير المناخي والبيئة تجاه المزارعين، ما دفع أصحاب المزارع إلى عدم تحمل أعباء المهنة، خصوصاً أن أغلب أصحابها من فئة المتقاعدين أو الكبار في السن، مشدداً على أن الدعم ليس فقط ذلك المتمثل بإمداد المزارعين بالأسمدة والبذور والمبيدات، بل حتى الاستشارة الزراعية، فقد تغيرت أساليب الزراعة بعد ظهور مشكلات شح وملوحة المياه وتغير المناخ، فهناك الكثير من المزارعين لا يعرفون طرق الري الحديثة لعدم توافر الإرشادات المناسبة.

كما أكد المزارع يوسف أن مشكلة شح المياه العذبة، وزيادة الملوحة في التربة، هي العامل الأكبر وراء تراجع الإنتاج الزراعي في المنطقة، مبيناً أن المزارعين يعتمدون على «تناكر» المياه ذات الكلفة الباهظة، ما جعلهم يضطرون إلى الاستغناء عن زراعة العديد من الخضراوات والحمضيات والفواكه التي تتطلب كميات كبيرة من المياه.

مهنة مكلفة جداً

أما المزارع محمد مبارك المزروعي فقال، إن المهنة باتت مكلفة جداً وتحتاج إلى سيولة مادية كبيرة للاستمرار ومقاومة المشكلات التي تتعرض لها المزارع، حيث لا وجود لجمعية أو جهة تسهم في حل مشاكل المزارعين، وللأسف الشديد تخلت كافة الجهات عن المزارع، فبات يستأجر معدات الحراثة والحفر بعد أن كانت مجانية، وأصبح يشتري السموم والبذور والأسمدة بعدما كانت تمنح له، وفي النهاية قد يخرج بمنتج لا يجد له مشترياً، مشيراً إلى تجاوز مصروفات المهنة ثلثي الدخل الشهري للمزارع وكل ذلك دون مردود.

حلول مبتكرة

3 تقنيات تقاوم شح المياه

تبذل وزارة التغير المناخي والبيئة جهوداً كبيرة للتغلب على شح المياه، وقد عمدت إلى مقاومة هذه المشكلة الطبيعية، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، من خلال الزراعة على أقل المساحات الممكنة وبأقل الموارد المتاحة، فضلاً عن تطبيق 3 تقنيات زراعية هي الذكية والمائية والعضوية. وأوضح الدكتور ماجد القاسمي، مدير إدارة الصحة والتنمية الحيوانية في الوزارة أن الوزارة تنفذ برنامج تنمية مجتمع المزارعين بشكل سنوي، لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الصديقة للبيئة من أسمدة ومبيدات عضوية، وبنصف الكلفة، وذلك بهدف ترشيد استهلاك المياه في القطاع الزراعي، وعدم هدر هذا المورد، بما يضمن استدامة الإنتاج الزراعي مع المحافظة على الموارد البيئية، كما تشمل الخطة العملية محوراً خاصاً بتسويق منتجات المزارعين، من خلال التنسيق مع منافذ البيع المختلفة للترويج للمنتجات العضوية المحلية وتشجيع المزارعين العضويين على الإنتاج.

برنامج تدريبي للمزارعين قريباً

تعتزم وزارة التغير المناخي والبيئة قريباً تنفيذ برنامج تدريبي للمزارعين في مجال الإرشاد والدعم الفني، وبناء قدراتهم حول أسس ومبادئ الزراعة العضوية، وذلك لتشجيع المزارعين في الدولة على تبني نمط الزراعة العضوية وتطوير هذا النوع من الإنتاج.

وقال الدكتور ماجد القاسمي: يشمل البرنامج عدة محاور وهي آلية التحول إلى الإنتاج العضوي والحصول على شهادة المنتج العضوي، وكيفية تحسين خواص التربة وزيادة خصوبتها بما يضمن نمواً متوازناً للمحاصيل المزروعة عضوياً، إضافة إلى تدريب حول سبل مكافحة الآفات الزراعية وبرامج تدريبية حول تسويق المنتجات العضوية، كما يشمل البرنامج جزءاً خاصاً بالإنتاج الحيواني العضوي وتدريب المزارعين على متطلبات هذا الإنتاج من حيث مواءمة المكان، والتغذية، واللقاحات، وتسويق المنتجات الحيوانية العضوية. ومن أجل استدامة وتطور الزراعة العضوية في الدولة، فإن الوزارة تعمل على بناء قدرات المزارعين على أساسيات الزراعة العضوية، من حيث تحسين خواص التربة، ومكافحة الآفات الزراعية، ومن هذا المنطلق، تم تطبيق عدة تقنيات لإنتاج الأسمدة العضوية (الكمبوست) في المزارع، وكذلك تطوير أساليب لمكافحة الآفات وتقنيات التسويق حتى أصبح المزارعون قادرين على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لترويج منتجاتهم.

الفضاء في خدمة الزراعة

يظهر اهتمام دولة الإمارات جلياً بالزراعة المحلية عبر تنويع مصادر دعم هذه المهنة، فقد بحثت وكالة الإمارات للفضاء، سبل تطبيق التكنولوجيا الفضائية على القطاع الزراعي، وذلك خلال زيارة رسمية لوفد ياباني حكومي رفيع المستوى إلى مقر الوكالة في أبوظبي.

وبحث الجانبان استخدام أحدث التطبيقات التكنولوجية الفضائية في مجال الزراعة، وإمكانية تطويرها بما يعود بالفائدة على القطاع الزراعي في الدولتين، خصوصاً في ظل حالة التغير المناخي وتكاليف الطاقة. يذكر أن تكنولوجيا الاستشعار عن بعد عبر الأقمار الاصطناعية يجري استخدامها في أعمال المساحة ورسم الخرائط، إضافة إلى الكشف المبكر عن إصابة المزروعات بالأمراض وإغارة الحشرات على المناطق الزراعية، إلى جانب مراقبة نشاط ونمو النباتات واحتياجات الرّي والظروف المناخية.

كما أسهمت تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية في تطوير عملية الزراعة وأساليب الري بشكل هائل، وتخفيض النفقات وتحسين جودة المحاصيل نتيجة لاستخدام المبيدات بشكل أفضل.

المستقبل للري العمودي

أكدت وزارة التغير المناخي والبيئة أن الزراعة المائية هي زراعة المستقبل، نظراً لشح الموارد المائية والأرضية، حيث يمكن زيادة الإنتاج دون التوسع في استخدام الأراضي، تماماً كما هو الحال في الأبراج السكنية.

وكشفت عن خطط جديدة، تهدف إلى إدخال التقنيات الحديثة في هذا المجال، والاستفادة من الخبرات الدولية والدروس المستفادة من دول ذات خبرات طويلة في هذا المجال، مشيراً إلى أن الوزارة عملت على وضع نهج جديد للزراعة المائية، فبعد أن عرفت وانتشرت في الدولة، وتبنتها الوزارة بات الآن من المهم إدخال التقنيات الحديثة في هذا المجال، خاصة أن الزراعة المائية هي زراعة المستقبل، نظراً لشح الموارد المائية والأرضية، وذلك لدورها المهم في توفير المياه والأرض، حيث يمكن زيادة الإنتاج دون التوسع في استخدام الأراضي، تماماً كما هو الحال في الأبراج السكنية، التي اعتمدت التوسع الرأسي عن التوسع الأفقي وحققت نجاحاً.

23000

بموجب مبادرة «نخلينا» التي أطلقتها وزارة التغير المناخي والبيئة، تم تقديم عدد من الخدمات للمزارعين تمثلت في صيانة ومتابعة 23000 مصيدة فرمونية موزعة في المزارع المشمولة في المبادرة بمعدل مصيدة لكل 100 شجرة نخيل، وصيانة ومتابعة 3500 مصيدة ضوئية موزعة في المناطق المختلفة، وعلاج الأشجار المصابة بسوسة النخيل الحمراء، حيث تستهدف المبادرة في العام الحالي علاج 35000 شجرة.

وتحرص الوزارة على تطبيق حزمة متكاملة من الإجراءات والتدابير لمكافحة الآفات التي تصيب أشجار النخيل، بما في ذلك الرش الوقائي بالمبيدات، وتركيب وصيانة المصائد الضوئية والفرمونية، ومعالجة الأشجار المصابة، إضافة إلى تكثيف الإرشاد الزراعي وبناء قدرات العاملين في مزارع النخيل.

%80

دعا المزارع محمد مبارك المزروعي إلى ضرورة تمكين مناطق الوديان من سدود وحواجز مائية، تتناسب مع الكميات المتوقعة للمياه، فقد لاحظ أن أغلب السدود التي تحيط بمنطقتهم سدود صغيرة الحجم وحواجز مائية غير مجدية في مواسم وفرة المطر، ما يهدر أكثر من 80% من منسوب المياه المتساقطة من الأمطار، وهو ما يضعف معه المخزون المائي للمزارع بالذات، ليضطر المزارع إلى حفر المزيد من الآبار أو الاستعانة بشراء الماء لري المزروعات.

وطالب المزروعي بدراسة حجم السدود ومواقعها مع أهالي المناطق، كما لفت إلى موضوع تنظيف السدود بعد مواسم المطر، الذي يجري بطريقة غير مكتملة، بل ولا يستفيدون من التربة الغنية التي تجرفها الأمطار في السدود، حيث تقوم الشركات المتولية للعملية بالتخلص من تلك التربة الغنية في أماكن غير مناسبة.

300

قال المواطن راشد خلفان عبيد صاحب مزرعة في منطقة مدوك بالفجيرة، إنه تراجع نهائياً عن زراعة المحاصيل الورقية والخضراوات منذ أكثر من 5 سنوات، رغم خصوبة الأرض ووفرة المياه في مزرعته.

ولفت إلى أنه تكبد خسائر كبيرة في تجاربه الأخيرة مع محاصيل الفلفل والطماطم والورقيات، بل فقد الأمل بالنجاح، فقد كان يتحمل كلفة نقل ما يقارب 300 صندوق من الطماطم يومياً إلى الأسواق المحلية بإمارة الفجيرة أو دبي لبيعها بسعر زهيد جداً لا يتجاوز 5 دراهم للصندوق.

وتابع راشد عبيد: حين بدأ التجار الآسيويون في السوق الامتناع عن الشراء من منتجاتي بسبب وفرة الأصناف المستوردة، اضطررت إلى التخلص من المحصول اليومي دون اكتراث بما يحقق من مردود.

إدارة مركز خدمات المزارعين في أبوظبي لـ«البيان»:

خطة سنوية لتحقيق الاستدامة وتوفير الأمن الغذائي

أبوظبي- أحمد جمال

أضحت الزراعة في أبوظبي تشكل رافداً أساسياً لتعزيز الأمن الغذائي، خاصة خلال السنوات السبع الأخيرة عقب إنشاء مركز خدمات المزارعين، والنمو الكبير في كميات وأنواع المحاصيل الزراعية المحلية، حيث تستقبل الأسواق حالياً 42 صنفاً من الخضراوات والفواكه من إنتاج مزارع أبوظبي، فيما يتوقع وفقاً للخطة الزراعية الحالية 2016 - 2017 أن يتم تزويد أسواق الدولة بنحو 50 ألف طن من المنتجات المحلية.

وعمد المركز إلى مواجهة التحديات التي تواجه قطاع الزراعة لا سيما المتعلقة بمياه الري، بحزمة من المبادرات الزراعية، التي شملت على سبيل المثال تطوير الممارسات الزراعية وإدخال أنظمة ري ذكية للمزارعين، استحداث برنامج لتحسين دخل المزارعين، إضافة إلى تبني طرق زراعية حديثة.

الاستدامة

وتفصيلاً، قالت إدارة مركز خدمات المزارعين لـ«البيان»: «إنه يحرص على وضع خطة زراعية سنوية من أجل تحقيق الاستدامة في قطاع الزراعة ودعم مظلة الأمن الغذائي في إمارة أبوظبي، إذ تراعي الخطة توقيت الزراعة والحصاد، إضافة إلى دراسة واقع السوق وعملية العرض والطلب على المنتجات التي يمكن زراعتها في التربة المحلية، وتتوافق مع ظروفنا المناخية»، ويتم إجراء دراسات مسحية للأسواق، والتعرف على احتياجات المستهلكين، ومن ثم يتم تصميم الخطة الزراعية، بحيث تعكس هذه الاحتياجات ما يحقق منفعة مزدوجة من خلال اكتساب رضا المستهلكين وتحقيق أعلى عائد ممكن لأصحاب المزارع.

استمرارية

وأضافت: تمثل الخطة الزراعية خطوة عملية لتنظيم عمل المزارع واستمرارية الإنتاج لأطول فترة ممكنة من العام، كونها تعتمد على دراسة كل منطقة في الإمارة وتحدد أنواع المحاصيل المناسبة لها مع التوفيق بين إنتاج المزارع المكشوفة والبيوت البلاستيكية.

وتابعت الإدارة: تستقبل الأسواق المحلية الآن أكثر من 42 صنفاً من الخضراوات والفواكه من إنتاج مزارع أبوظبي، كما أن المركز لديه عقود توريد مع نحو 1200 مزرعة.

وقالت: «تضاعف عدد المحاصيل التي كانت تركز عليها المزارع الوطنية ما يسهم في تنوع السلة الغذائية، فبعد أن كان 80% من الإنتاج الزراعي يتوزع على أربعة محاصيل، أصبح الآن يركز على 11 محصولاً زراعياً».

الخطة الحالية

وعلى صعيد الخطة الزراعية في الموسم الزراعي الحالي قالت إدارة المركز: تبدأ الزراعة في منتصف شهر أغسطس، في حين يبدأ موسم جني المحصول في نوفمبر وبالنسبة للموسم الزراعي 2016-2017 يبلغ عدد الأصناف المتضمنة في الخطة 60 صنفاً من الخضراوات الطازجة تشمل 27 محصولاً بينها 25 صنفاً جديداً يزرع للمرة الأولى ضمن الخطة الزراعية التي يتم تطبيقها في الحقول المكشوفة والبيوت البلاستيكية على حد سواء، ويقدر الإنتاج المتوقع بنحو 50 ألف طن من الأصناف المدرجة في الخطة حيث سيتم توريدها إلى الأسواق المحلية، خلال موسم الحصاد، حيث تم تخصيص مناطق لمحاصيل معينة حسب ملاءمتها للإنتاج.

التحديات

واستعرضت الإدارة عدداً من التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في الإمارة والمبادرات التي يتم تنفيذها لمواكبتها وقال: «تتمثل أهم هذه التحديات في المياه، حيث إن المعدل المطري دون 100 ملم ومعدل التجدد أقل من 4% سنوياً، فيما معدل استهلاك مياه الري (للمزارع) بحدود 1.5 مليار متر مكعب».

وأضافت: «95% من عمليات الزراعة تعتمد على مياه الآبار التي تتصف الملوحة المتوسطة والعالية، فنسبة المياه العذبة في الآبار لا تتجاوز 1%، إضافة إلى ارتفاع معدلات النترات، ازدياد أعماق الحفر».

وقالت الإدارة: تم تنفيذ العديد من برامج التدريب التي تهدف إلى تعليم أصحاب المزارع وعمال المزرعة أفضل طرق الري الصحيحة، كما يقدم مهندسو الإرشاد العاملون في مركز خدمات المزارعين المشورة حول آثار الاستخدام المفرط للمياه.

الرودس

وأشارت إدارة إلى أنه عمل على وقف زراعة المحاصيل ذات الاستهلاك الشره للمياه وفي مقدمتها «الرودس»، حيث تم وقف إنتاج الرودس والأعلاف بشكل عام لأغراض التسويق في المنطقة الغربية اعتباراً من 1 سبتمبر من العام الجاري مرحلة أولى وسيتم وقف زراعة الأعلاف لأغراض التسويق في كل مناطق الإمارة خلال العامين المقبلين كونه حداً أقصى، لافتاً إلى أن محصول الرودس يستهلك نحو 60% من مياه الري في المزارع.

الري الذكي

نفذ جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مشروع نظام الري الذكي، من خلال ربط شبكة الري الكلية في المزرعة الواحدة بنظام تشغيل إلكتروني أوتوماتيكي يأخذ بعين الاعتبار إتمام عملية الري تبعاً للمناخ ونوع المحصول، حيث أدى هذا المشروع إلى توفير 40٪ من المياه في ري الطماطم والخيار، وتوفير نحو 76٪ في ري النخيل مقارنة بالاستهلاك الحالي، إضافة الى زيادة كفاءة استخدام مياه الري (إنتاجية الوحدة الواحدة من المياه) بمعدل 97٪

110 مزارع في أبوظبي تحصل على شهادة «جلوبال جاب»

■ زيادة مستمرة في المحاصيل الزراعية المحلية | من المصدر

العين - جميلة إسماعيل

حرص مركز خدمات المزارعين في أبوظبي على تأهيل مزارع أبوظبي للحصول على شهادة «جلوبال جاب» العالمية، حيث حصلت 110 مزارع محلية على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة (جلوبال جاب)، ويُتوقع أن تحصل 80 مزرعة أخرى على نفس الشهادة قبل نهاية العام الجاري.

وبناء على توجيهات ودعم خبراء المركز أصبحت مزارع أبوظبي تتبوأ الريادة في منطقة الخليج في مجالات السلامة الغذائية ورفاهية العمال واستدامة البيئة وغيرها من الممارسات الزراعية الجيدة، وبمقارنة ذلك مع عدد المزارع المعتمدة في دول الخليج الأخرى (6 مزارع في المملكة العربية السعودية، مزرعتان في سلطنة عمان، ومزرعة واحدة في مملكة البحرين)، تبرز مدى أهمية الإنجاز الكبير الذي حققه المركز وأصحاب المزارع بإمارة أبوظبي.

ويعتبر تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة (جلوبال جاب) أحد أهم أولويات المركز في قطاع الزراعة في إمارة أبوظبي، حيث إن الهدف هو ضمان تحقيق نظام الزراعة لأعلى مستويات الاستدامة والربحية موازاة مع التركيز على سلامة المستهلك والمسؤولية المجتمعية وحماية البيئة. ويقتصر تطبيق برنامج الاعتماد في إمارة أبوظبي حاليا على المزارعين أصحاب مزارع النخيل والخضراوات، وهو برنامج يروج للتقليل من استخدام المدخلات الكيميائية بما في ذلك المبيدات السامة.

ميزات

ومن الناحية الاقتصادية يحصل المزارع الذي يحوز شهادة «جلوبال جاب» على زيادة بنسبة 10% في أسعار المنتجات التي يورّدها إلى المركز، كما أن منتجاته تحظى بفرص تسويقية أكبر في الأسواق المحلية. وقد حصلت المزارع المدرجة ضمن هذا البرنامج على المساعدة والتوجيه لتحسين البنية التحتية والمرافق والمدخلات، فضلاً عن استفادة العمال من التدريب الفني في مجال المكافحة المتكاملة للآفات وإدارة الأمراض، علاوة على استخدام معدات وقاية النبات، وتلوث الغذاء، وإدارة النفايات، وحفظ السجلات الزراعية، والنظافة الشخصية والحصاد.

وتعد «جلوبال جاب» أو (GLOBAL GAP) شراكة عالمية من المتطوعين وتضم أطرافاً لديهم رؤية مشتركة تتمثل في مواءمة الممارسات الزراعية الجيدة في كافة أنحاء العالم. وهي عبارة عن هيئة تابعة للقطاع الخاص تحدد المعايير المعتمدة للمنتجات الزراعية في جميع أنحاء العالم، بغية وضع معيار واحد للممارسات الزراعية الجيدة مع تطبيقات مختلفة على المنتجات، بحيث يكون هذا المعيار قادراً على المواءمة مع الزراعة العالمية بالكامل.

ويعمل مركز خدمات المزارعين على تعزيز قيمة المنتج المحلي، وزيادة الحصة السوقية، ويسعى لتحقيق ذلك من خلال البحث عن المنتجات المناسبة للبيئة الزراعية المحلية والقادرة على المنافسة في السوق، ووضع خطة زراعية سنوية لتنظيم عمل المزارع واستمرارية الإنتاج وفقاً لاحتياجات السوق، وإجراء دراسات مسحية للأسواق والتعرف على احتياجات المستهلكين والمشترين الآخرين، وتشجع المزارعين على زراعة المنتجات المطلوبة والتي يمكنها المنافسة في السوق، وفتح منافذ لبيع المنتجات المحلية.

11

أكدت إدارة مركز خدمات المزارعين أن عدد المحاصيل التي كانت تركز عليها المزارع الوطنية قد تضاعف ما يسهم في تنوع السلة الغذائية، فبعد أن كان 80% من الإنتاج الزراعي يتوزع على أربعة محاصيل، أصبح الآن يركز على 11 محصولاً زراعياً، إلى جانب زيادة نسبة المنتجات الزراعية من النخب الأول بما يحقق الربح المادي للمزارع.

50000

قالت إدارة المركز إنها تتوقع توريد 50 ألف طن خضروات للأسواق خلال الموسم الحالي 2016-2017، في حين أنها كانت 31 ألف طن موسم 2015 - 2016، وكانت 38 ألف طن في موسم 2014-2015. وأظهرت إحصاءات المركز أن معدل نمو المنتج المحلي يزداد 3 أضعاف سنوياً من حيث كمية الإنتاج، كما بلغ معدل نمو المنتج المحلي من حيث القيمة السوقية 5 أضعاف.

103000

وصل عدد المعروض في السوق من البيض المحلي 103 آلاف طن سنوياً، بينما بلغ المعروض من الدواجن المحلية 62 ألف طن بالأسواق سنوياً، في حين بلغ المعروض 11 محصولاً زراعياً يتوزع عليها 80٪ من الإنتاج الزراعي.

% 26.4

أظهرت إحصاءات مركز خدمات المزارعين أن هناك تبايناً في وفرة المحاصيل الزراعية، ومدى الإقبال عليها في الأسواق المحلية، حيث يتصدر الخيار المحاصيل الزراعية في أبوظبي بنسبة 26,4٪، ووصل محصول الطماطم من الكميات الموردة للأسواق إلى نسبة 15,4٪، في حين بلغت نسبة محاصيل الفلفل الأخضر 5,8٪، وبلغت نسبة محاصيل الباذنجان 5,9٪.

500 ألف درهم قرضاً دون فائدة لكل مزارع في الفجيرة

أعلنت مؤسسة الفجيرة لتنمية المناطق عن توجه المؤسسة إلى مشاريع دعم الإنتاج الزراعي وتطويره في الإمارة، أبرزها حصول المزارع على قرض يصل إلى نصف مليون درهم دون فوائد، بالتعاون مع صندوق خليفة لتطوير المشاريع، لدعم الإنتاج الزراعي، وذلك تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة، وسمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي ولي عهد الفجيرة، رئيس مؤسسة الفجيرة لتنمية المناطق.

وقال المهندس خميس النون المدير العام للمؤسسة: بدأنا في المرحلة الأولى من مشروع تنمية الأمن الغذائي والاستثمار في مزارع المواطنين بالتعاون مع صندوق خليفة لتطوير المشاريع، فقد تم اختيار 6 مزارع مختلفة تنطبق عليها الشروط، لتقديم الدعم الزراعي والمادي والتجاري لأصحابها بغرض تنمية الإنتاج المحلي وتطوير المشاريع الزراعية المحلية بإمارة الفجيرة، بما يعود بالنفع والفائدة على المزارعين العاملين في النشاط الزراعي بإمارة الفجيرة، وذلك وفقاً للاشتراطات التي وضعها الصندوق لمنهجية الدعم والاقتراض الذي حدد سقفه بنصف مليون درهم لكل مزارع. وحول الخدمات والتسهيلات التي سيقدمها برنامج الدعم، سيحصل المزارع، من صندوق خليفة لتطوير المشاريع، على قرض يصل إلى نصف مليون درهم دون فوائد، أما عن الخدمات والتسهيلات غير التمويلية، فستشمل حزمة من الخدمات، مثل تنظيم دورات إرشادية بالتعاون مع مركز خدمات المزارعين في أبوظبي، وتنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال الحسابات، وإعداد الميزانيات وإدارة الموارد، وغيرها، فضلاً عن حزمة من التسهيلات التسويقية تضمن للمزارع المستفيد من هذا البرنامج بيع منتجاته بأفضل الأسعار، وتحقيق عائدات مجزية.

■ خميس النون

وأكد المهندس خميس النون، مدير مؤسسة الفجيرة لتنمية المناطق، أن المشروع يعد مبادرة طموحة تهدف إلى الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وزيادة مصادر الدخل الزراعي، لافتاً أن برنامج الدعم يضمن التعاون مع الصندوق في وضع برنامج تمويلي وتدريبي شامل موجه لدعم المواطنين العاملين في القطاع الزراعي، ومساعدتهم على تطوير وتنمية مزارعهم عبر تشجيعهم على استخدام أحدث التكنولوجيا.

الفجيرة - ابتسام الشاعر